مناقشة خطة العمل الجديدة لإصلاح إدارة المالية العامة

صنعاء/سبأ

قال وكيل وزارة المالية لقطاع العلاقات الخارجية الدكتور يحيى العنسي " أن غياب خطة واضحة للإصلاحات الاقتصادية في اليمن أدى إلى خلق فجوة حاول شركاء التنمية بذل ما يستطيعون لملئها من خلال توفير بعض المساعدات الفنية من وقت لآخر " .

وأضاف الدكتور العنسي في افتتاح فعاليات الطاولة المستديرة الثانية بين الحكومة اليمنية وشركائها المانحين أمس بصنعاء والتي خصصت لمناقشة خطة العمل الجديدة لإصلاح إدارة المالية العامة 2014 2015-م " لقد الوقت حان لإعداد خطة تنفيذية لإصلاح إدارة المالية العامة في اليمن لمعالجة القضايا الأكثر إلحاحا التي تواجهها البلاد في تنفيذ البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية " .

وأشار إلى أن التحديات التي تعاني منها اليمن لا يمكن مواجهتها دون القيام بزيادة تحصيل الإيرادات وتحسين إدارتها لذا فإن إصلاح إدارة المالية العامة هو المكون الأهم في برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل المعول عليه تشجيع الاستثمارات وزيادة النمو الاقتصادي بغرض خلق فرص عمل جديدة لمحاربة الفقر والبطالة .

ولفت وكيل وزارة المالية إلى أن إدارة المالية العامة غير الكفؤة قد أدت إلى الضعف في تنفيذ الموازنة وتدني مستوى الخدمات العامة بسبب عدم كفاية الموارد لتمويل النفقات التشغيلية وإلى التأخير في تنفيذ البرنامج الاستثماري إضافة إلى إهدار موارد التنمية للبلاد .

وأكد الدكتور العبسي أن الخطة التنفيذية لإصلاح إدارة المالية العامة والتي يجري استعراضها حاليا هي خلاصة الجهود المشتركة بين كل من وزارة المالية وكافة الجهات الحكومية ومنها وزارات التخطيط والتعاون الدولي، والإدارة المحلية والبنك المركزي والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة واللجنة العليا للرقابة على المناقصات والهيئة العليا للمناقصات وبالتالي فإن هذه الخطة هي خطة الحكومة اليمنية في مجال إصلاح إدارة المالية العامة وليست خطة وزارة المالية بمفردها.

ونوه الى أن الخطة الجديدة تتضمن جميع الجوانب المالية العامة لأن نظام المالية العامة الحديث والفعال يجب أن يشتمل على كافة الأنشطة المالية للدولة ويتطلب التعاون من جميع الجهات ذات العلاقة .. معتبرا أن نجاح الخطة التنفيذية لإصلاح إدارة المالية العامة يعتمد بشكل رئيسي على الدعم السريع من قبل شركائنا في التنمية وبدون المساعدات الفنية العاجلة فإننا لا نتوقع إحراز أي تقدم في هذا المجال وأنه من المهم أن يتم حشد المساعدات الفنية أثناء الربع الأول من عام 2014 م واذا لم يحدث ذلك فإن التأثير على موازنة عام 2015 سيكون ضئيلا .

وثمن الوكيل إسهامات مفوضية الاتحاد الأوروبي وجهود وفد الاتحاد الأوروبي وجميع شركاء التنمية في اليمن الذين أكدوا حرصهم على إنجاح خطة اصلاح إدارة المالية العامة في اليمن.

كما القيت كلمتان من قبل وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد الحاوري وخبير المالية العامة في الاتحاد الأوروبي جين مارك أكدتا ضرورة العمل على تطوير نظام إصلاح إدارة المالية العامة في اليمن وإيجاد نظام مالي قوي يتزامن من الإصلاحات من مختلف النواحي الفنية والتشريعية والتقنية .

ونوهتا الى أن تعزيز النمو الاقتصادي لليمن وتقليل الفقر يتطلب استدامة مالية عامة عبر تحسين الاستثمار وتحريك الموارد وتخصيصها التخصيص السليم .

عقب ذلك استعرض المشاركون في فعاليات الطاولة المستديرة البرامج والأنشطة والإجراءات التي تضمنها مشروع خطة عمل إصلاح إدارة المالية العامة في اليمن للفترة 2014 - 2015 والفترات والمراحل الزمنية المتعلقة بتنفيذ الخطة والدعم المطلوب من قبل المانحين .

820 مليون ريال الإيرادات المحلية لمحافظة صنعاء

صنعاء/سبأ

ارتفعت الايرادات المحلية والمشتركة لمحافظة صنعاء خلال الفترة/ يناير – سبتمبر/ من العام الجاري لتصل إلى 820 مليونا و570 الف ريال ريال بزيادة 178 مليونا و280 الفا و408 ريالات عن نفس الفترة من العام الماضي 2012م.

وبحسب التقرير الصادر عن الادارة العامة للمواد المالية بالمحافظة تلقت وكالة الانباء اليمنية (سبأ) نسخه منه فإن اجمالي عام الدعم المركزي والموارد العامة المشتركة وحصة الموارد المشتركة بالمحافظة بلغ 721 مليون ريال و233 الفاً و672 ريالاً بعجز عن المقابل لنفس الفترة من العام 2012 م مبلغ 103 ملايين و181 ألفاً و486 ريالا.

ورشة عمل حول أهمية تقديم الاستشارات في المجال التجاري

حسن شرف الدين

ضمن برنامج "وثبة" للاستشارات التجارية نظمت الجمعية اليمنية لتنمية الأعمال أمس بصنعاء بالتعاون مع وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر ورشة عمل حول "أهمية الاستشارات في المجال التجاري".

وفي افتتاح الورشة ألقى مدير الجمعيات التعاونية الصناعية بوزارة الصناعة والتجارة المهندس عبدالكريم الدعيس كلمة أشار فيها إلى أن قطاع الاستشارات المالية والاقتصادية والإدارية أحد المحاور الهامة في التأثير المباشر على تطوير الاقتصاد اليمني باعتباره يلعب دورا أساسيا ومباشرا في تحريك قطاعات اقتصادية واجتماعية ودعم تنمية البنية التحتية والقطاعات الأخرى.

وأكد المهندس الدعيس أن قطاع الاستشارات أحدث تغيرات وتأثيرات جذرية في اقتصاد كثير من الدول إلى جانب تعزيز النمو والتنمية المستدامة في هذه البلدان.. مشيرا إلى أن المنشآت الاستشارية تتزايد مع تطور الدول وتحقيق التنمية المستدامة مما يجعل عمل المنشآت الاستشارية أمرا ضروريا في تطوير الدول على المستوى الاقتصادي والإداري والمالي والعمراني والقانوني والهندسي.

وأضاف مدير الجمعيات التعاونية الصناعية بوزارة التجارة أن الاستشارات التجارية تعمل على تقديم الأفكار والفرص الاستثمارية التي تساعد في جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتوجيهها نحو مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال تقديم النصح والاستشارة وتعريف المستثمر بالشركات المتخصصة في كل مجال من مجالات الاستثمار.

من جانبه ألقى رئيس الجمعية اليمنية لتنمية الأعمال عبدالقوي ردمان ومدير مشروع "وثبة" كلمتين أشارا فيهما إلى أن القطاع الخاص في اليمن يعاني من أزمة ركود خانقة نتيجة للأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلد منذ عام 2011م.

عقد اجتماع للجنة المكلفة بدراسة الحسابات الختامية للموازنة العامة

صنعاء/ سبأ

عقدت اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة بدراسة الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة للعام المالي 2011م اجتماعاً لها أمس برئاسة نائب رئيس المجلس حمير الأحمر .

حيث ناقشت الجلسة الخطوات والإجراءات التي اتبعتها اللجنة منذ تشكيلها والمهام التي انجزتها خلال الفترة المنصرمة بما في ذلك استعراض جهود اللجان الفرعية .

وقد ثمن نائب رئيس المجلس رئيس اللجنة تلك الجهود المبذولة من قبل أعضاء اللجنة وحث ... اللجان الفرعية ولجنة الصياغة استكمال ما قاموا به وإنجاز المهام العملية المطروحة أمامهم خلال فترة زمنية وجيزة وفقاً لقرار المجلس .

منوهاً إلى أن تقرير اللجنة ينبغي أن يكون متكاملا ومستوعبا لكافة الأهداف التي سعت اللجنة إلى تحقيقها منذ بداية عملها .

كما جرى في الاجتماع استعراض لما قدمه رؤساء ومقررو اللجان الفرعية،وكذا استعراض محضر اجتماع اللجنة السابق والموافقة عليه .

ترتيبات لبدء تنفيذ مشروع ميناء رأس عيسى الاستراتيجي

الحديدة/ يحيى كرد

التقى أمس المهندس أكرم عبد الله عطية محافظ محافظة الحديدة مدير عام الوحدات الإدارية لشركة صافر الوطنية المهندس خالد عامر وخلال اللقاء تم مناقشة الترتيبات اللازمة لبدء تنفيذ مشروع ميناء رأس عيسى النفطي الاستراتيجي بتكلفة 160 مليون دولار منها 120 مليون دولار للمنشآت البرية و40 مليون دولار للمنشآت البحرية بتمويل حكومي.

وفي اللقاء أشار عطية إلى أهمية هذا المشروع النوعي والاستراتيجي الهام الذي سيعمل في مجال الطاقة والخدمات النفطية والحفاظ على الحياة البيئية البحرية الى جانب تنشيط الحركة الاقتصادية بالمنطقة والمحافظة وسيعمل على توفير فرص عمل لأبناء المنطقة والمساهمة في توفير الخدمات التعليمية والصحية للناس بمديرية الصليف. مؤكدا على أن قيادة المحافظة ستقدم كل الدعم والرعاية وتذليل كافة الصعوبات التي قد تقف امامه.

كما استعرض مدير الإدارة الهندسية بشركة صافر والمدير التنفيذي للمشروع يحيى الشامي مكونات المشروع الذي سيتم تنفيذه على مدى عامين والذي يتكون من 4 خزانات للنفط الخام بسعة 550 ألف برميل للخزان الواحد وبقطر 85 مترا وبسعة إجمالية تزيد عن مليونين و200 ألف برميل إلى جانب خزانين إضافيين احتياطين بسعة مليون برميل، وإنشاء ثلاث مضخات شحن النفط الخام بقدرة 30 ألف برميل في الساعة يتم تشغيلها بوقود مزدوج (نفط خام أو ديزل) وتشغيل مضختين احتياط، لعمل خزانات لاستيراد وقود الديزل مستقبلا بسعة مليون و100 ألف برميل بالإضافة الى تركيب خط أنبوب مناسب لتصدير النفط الخام للجهة الشمالية من رأس عيسى لتحميل النفط مستقبلا من الرصيف البحري (جي تي) في خليج كمران أو ما يسمى (غب دكنو) لتحميل ناقلات النفط الخام بحجم (افرا مكس) بسعة 120 ألف طن.

وأشار الشامي إلى أن المشروع يتضمن أيضاً عدداً من المرافق الخدمية والمساندة مثل منظومة قياس معايرة كاملة لتصدير النفط الخام، ومحطة كهرباء بقدرة خمسة ميجاوات ومحطة تحلية للمياه، ومنظومة كشف ومكافحة الحرائق، وسكن متكامل ومرافق ترفيه للموظفين ومكاتب ومرافق مساندة أخرى وتركيب عوامة جديدة أحادية الارتكاز متكاملة لربط وشحن ناقلات النفط الخام العملاقة بحجم سويس ماكس من 137 ألف طن إلى 300 ألف طن ولتحل محل الخزان العائم صافر على البحر الأحمر وفي الجهة الجنوبية لشبه جزيرة رأس عيسى.